الانتماءات الفرعية والهوية الوطنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣

م.م رائد محمد صباح الدباغ
جامعة بابل/ مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية

البريد الإلكتروني Email : pre645.raed.mohammed@uobabylon.edu.iq

الكلمات المفتاحية: الانتماءات الفرعية، الهويات الفرعية، الهوية الوطنية، العراق، تحديات، متطلبات النهوض.

كيفية اقتباس البحث
الدباغ، رائد محمد صباح ، الانتماءات الفرعية والهوية الوطنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، نيسان٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:٤ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Sub-affiliations and national identity in Iraq after 2003

ASS-LEC: Raed Mohamed Sabah AL-Dabagh
University of Babylon / Babylon Center for Civilizational and Historical Studies

Keywords : Sub-affiliations, sub-identities, national identity, Iraq, challenges, requirements for advancement.

How To Cite This Article
AL-Dabagh, Raed Mohamed Sabah , Sub-affiliations and national identity in Iraq after 2003,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, April 2026,Volume:16,Issue 4.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract :

The issue of national identity, if addressed correctly and with well-considered plans aimed at achieving the common good rather than narrow sectarian interests, will contribute to building a healthy and sound society and a political system characterized by sustainability and political and institutional stability. This research discusses the rise of sub-identities in Iraq after 2003 and the growing conflict between these identities, which poses a serious challenge to the unity of the state and its social stability, threatening the cohesion that prevailed during decades of coexistence. When examining the reasons that led to the disintegration of national identity and the rise of sub-identities, we find that sectarian power-sharing is one of the most important reasons for the rise of these identities. Iraqi political forces have attempted to exploit this winning card and play on sectarianism to gain more followers, political gains, and votes in elections, then present themselves as the only defenders of their sect or nationalism. Furthermore, foreign interventions have actively

contributed to exacerbating the crisis and attempting to perpetuate and reproduce the conflict by infiltrating and penetrating the leadership and decision-making processes and supporting ideologically aligned forces within Iraq. This has led to the country suffering from instability. And a constant struggle, all of this has led citizens to the conviction that these policies, which express sub-affiliations, do not meet the requirements of a decent life and equality based on citizenship, but rather represent a narrow partisan, sectarian, and nationalist vision that expresses the interest of the political forces that adopt them at the expense of the homeland and the citizen. Consequently, the citizen has lost confidence in the political system and the law, and has resorted to his clan, region, party, sect, or nationalism, hoping that they will protect his existence and guarantee his rights and requirements to live in protection and security.

الملخص

تُعَدّ موضوعة الهوية الوطنية من الموضوعات التي اذا تم التعامل معها بصورة صحيحة وبخطط مدروسة هدفها تحقيق مصلحة عامة وليست فئوية ضيقة فأنها ستساعد على بناء مجتمع سليم معافى ونظام سياسي يتسم بالديمومة والاستقرار السياسي والمؤسساتي، وان ما ناقشه هذا البحث هو صعود الهويات الفرعية في العراق بعد عام (٢٠٠٣) وتنامي الصراع بين هذه الهويات والذي يمثل تحدي خطير يمس وحدة الدولة واستقرارها المجتمعي ويهدد التماسك الذي كان سائداً خلال عقود طويلة من التعايش، وعندما نبحث بالأسباب التي أدت الى تفكك الهوية الوطنية وصعود الهويات الفرعية نجد ان المحاصصة الطائفية من اهم أسباب صعود هذه الهويات ومحاولة القوى السياسية العراقية استغلال هذه الورقة الرابحة واللعب على وتر الطائفية لكسب المزيد من الاتباع والمكاسب السياسية والحصول على الأصوات في الانتخابات ومن ثم تمثل بانها المدافع الوحيد عن هذه الطائفة او القومية، ناهيك عن التدخلات الخارجية التي ساهمت بشكل فاعل في تفاقم الازمة ومحاولة الابقاء على حالة الصراع وإعادة انتاجه بواسطة العبور والتغلغل داخل القيادة وصنع القرار ودعم القوى المتقاربة معها فكرياً داخل العراق، وهذا ما جعل البلد يعاني من عدم الاستقرار وصراع دائم، كل ذلك أوصل المواطنين الى قناعة ان هذه السياسات التي تعبر عن انتماءات فرعية لا تلبي متطلبات العيش الكريم والمساواة على أساس المواطنة بل تمثل رؤية حزبية وطائفية وقومية ضيقة تعبر عن مصلحة القوى السياسية التي تتبناها على حساب الوطن والمواطن وبالتالي فقد المواطن الثقة بالنظام السياسي والقانون والتجئ هو الاخر الى عشيرته او منطقته او حزبه الى طائفته او قوميته املاً ان يحمون وجوده ويضمنون حقوقه ومتطلباته للعيش بحماية وامان.

المقدمة

من الطبيعي القول اننا لا يمكن ان نتصور شعباً من دون هوية، حيث ان الشعوب متشابهة في كونها تشترك في ان لها اماالاً واحلاماً ومشاكل ولكنها متمايزة من موقع هوياتها أي ان لها هوياتها الخاصة التي تميزها عن غيرها من الشعوب، وان الهوية الوطنية الجامعة في دول العالم لا تعني ان هنالك اصلاً واحداً اثنياً او دينياً او مذهبياً او لغوياً لكل دولة، فلم يكم وارداً في اذهان أبناء المجتمعات في البداية ما اصبح يعرف بالدولة القومية وان هذه الدولة ستحاول ان تضوي جميع الولاءات الفطرية للدين او للعشيرة او للأصل او للنسب تحت عباءة ولاء واحد، وما أن ادركوا هذه الحقيقة حتى اخذوا يقاومونها في البداية ولكنهم مع مرور الزمن ونتيجة للخطوات المدروسة التي قامت بها هذه الدول فقد وزعوا انتماءاتهم ما بين الدين والعشيرة وغيرها والدولة الجديدة، وان هذا التحول في الولاء نتج عنه ما يعرف بـ(الهوية الوطنية) والتي تعني المشتركات المادية والمعنوية التي يشترك بها شعب من الشعوب وتميزه عن الشعوب الأخرى، وان الفرد الذي يتمتع بالهوية الوطنية خصوصاً بالمجتمعات المتقدمة يجب ان يتصف بصفة المواطنة والتي تعني العلاقة المتوازنة بين الفرد والدولة بما يخص الحقوق والواجبات، اذ ان هذه فكرة اكمال بناء الهوية لم تحقق نسب نجاح عالية في كثير من المجتمعات وخاصة في العراق الذي واجه صعوبة بروز الهويات الفرعية وطغيانها على الهويات الوطنية، فالتراكم الطويل الذي عاشه العراق من عجز الأنظمة السياسية التي حكمته عن إيجاد المعالجات التي تسهم في تعزيز التماسك الاجتماعي والهوية الجامعة على أساس المواطنة وبلورتها لاستيعاب التناقضات أدى بالنهاية الى ازمة في التعامل مع هذه الهويات الفرعية وجعلها ساندة للهوية الوطنية ولذا تؤشر مشاكل كثيرة تبدأ من المطالبة بالمشاركة بالسلطة والثروة وتنتهي بالحدود الإدارية واقتسام الدولة بين مجموعة من الطوائف تقودها القوى السياسية التي تمثلها، ومن هذا المنطلق سيحاول البحث استعراض اهم التحديات التي حالت دون بناء هوية وطنية موحدة وجامعة والتطرق الى اهم متطلبات النهوض بالهوية الوطنية العراقية.

أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من الدور الفاعل الذي تؤديه الهوية الوطنية في توحيد افراد المجتمع وحماية البلد من التشتت والتفرقة الى جانب إدارة باقي الهويات بالصورة الصحيحة لا انكارها، فتعد مسألة الاهتمام بالهوية الوطنية وترسيخها من اهم المسائل باعتبارها من ركائز بناء الدولة وزيادة القدرة والقابلية على حل الازمات التي يعاني منها المجتمع وتحقيق الاستقرار السياسي والمؤسساتي للبلد.

إشكالية البحث: يحاول البحث مناقشة الإجابة عن تساؤلات عدة منها: ما العائق امام بروز هوية وطنية جامعة توحد أبناء المجتمع؟ ما سبل ترسيخ الهوية الوطنية والبحث بالحلول الممكن؟ ما هي طرق إدارة باقي الهويات الفرعية بصورة تجعلها ساندة للهوية الوطنية؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها ان بعض مواد الدستور والمحاصصة الطائفية والتدخلات الخارجية كانت السبب في تفاقم ازمة الهوية في العراق ما لم تعالج هذه الأركان الثلاث واتباع الآليات الديمقراطية والخطط الفعلية المرسخة لتحقيق الأهداف العامة بعيدة عن تحقيق مصالح فئة معينة دون أخرى.

منهجية البحث: تم الاعتماد بالدرجة الأساس على المنهج التحليلي النظمي من خلال الوقوف على مدخلات ومخرجات موضوع البحث للتوصل الى أفضل النتائج، بالاستعانة بالمنهج الوصفي.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث الى مقدمة ومبحثين وخاتمة وجاءت كالاتي: تضمن المبحث الأول الإطار النظري لموضوعي الانتماءات الفرعية والهوية الوطنية وقد احتوى على مطلبين، تناول المطلب الأول ماهية الهوية وانواعها اما المطلب الثاني فقد تناول عوامل تكوين الهوية وابعادها، اما المبحث الثاني فقد تركز على أثر الانتماءات الفرعية في الهوية الوطنية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ وقد احتوى على مطلبين، جاء في المطلب الأول تحديات بناء الهوية الوطنية العراقية، اما المطلب الثاني فقد ناقش متطلبات النهوض بالهوية الوطنية العراقية.

المبحث الأول: الانتماءات الفرعية والهوية الوطنية

من البديهيات ان المجتمعات تختلف فيما بينها من حيث الانتماء وتنوع الهويات سواء كانت فطرية ام مكتسبة، الا ان هذه الهويات تحتاج الى إدارة لكي نحولها الى اختلافات إيجابية وعامل قوة وليس ضعف والسعي تنظيم العلاقة ما بينها وبين الهوية الوطنية على اساس المواطنة، فبالتالي نحتاج في هذا المبحث ان نعرف ماهية الهوية وانواعها والعوامل التي تساهم في تكوينها والابعاد المرتبطة بها.

المطلب الأول: ماهية الهوية وانواعها

قبل الدخول بمفهوم الهوية وتفصيلاتها لابد من التطرق الى معناها اللغوي، حيث يشتق معنى الهوية من الضمير (هو)، اما مصطلح (الهو) هو المركب من تكرار (هو) فقد تم وضعه كاسم معرف ب (الـ) ومعناه (الاتحاد بالذات)، ويشير مفهوم الهوية الى ما يكون به الشيء (هو) أي من حيث تشخصه وتحققه من ذاته وتميزه عن غيره، فهو وعاء الضمير الجمعي لاي تكتل

بشري ومحتوى لهذا الضمير في الان نفسه بما يشمله من عادات وقيم ومقومات تكيّف وعي الجماعة وارادتها في الوجود داخل نطاق الحفاظ على كيانها.

أولا: مفهوم الهوية

من المعروف ان لكل جماعة او امة مجموعة من الخصائص والمميزات الاجتماعية والتاريخية والنفسية والمعيشية المتماثلة والتي تعبر عن كيان ينصهر فيه مجموعة او قوم منسجمون ومتشابهون بتأثير هذه الخصائص والميزات التي تجمعهم، ومن هذا الشعور يستمد الفرد احساسه بالانتماء والهوية وليس مجرد فرد نكرة وانما يشترك مع عدد كبير من الافراد بعدد من الأهداف والصفات، وفي حال انعدام شعور الفرد بهويته نتيجة عوامل داخلية او خارجية تبرز لدينا ما يمكن ان نسميها بأزمة الهوية، ولتوضيح الفكرة اكثر يمكن ان نتصفح تعريفات الباحثين للهوية، حيث عرفها (انتوني دي سميث) على انها "إعادة انتاج وإعادة تفسير دائم للرموز والقيم والذكريات والاساطير والتراث الذي يميز الأمم ويعرف به الافراد" اما (هرميداس باوند) فقد عرفها على انها "تلك الإجابة الواعية للامة عن الأسئلة المحيطة بها والمتعلقة بتاريخها وتعلقاتها ومصدر انبعاثها ونفوذها الحضاري ومكانتها السياسية والاقتصادية والثقافية وقيمها التاريخية" اما الدكتور (عبد الحسين شعبان) فيرى بان الهوية "عملية إبداعية مستمرة ومفتوحة ولا يتعلق الامر بالقضايا السياسية فحسب بما فيها المواطنة وحقوقها وواجباتها، بل ان المسألة تمس بالصميم الجانب الثقافي، وهذا الأخير بقدر كونه معطى مرتبطاً بالماضي والمستقبل، فان الجانب السياسي له علاقة بالحاضر الراهن القائم، اما جوانب خصوصية الهوية فلها علاقة بالتاريخ (الزمان) والمعرفة (المكان) مثل علاقة الهوية بالثقافة المشتركة السائدة في الامة وعلاقتها القانونية مع الوطن والأمة"[١]

استناداً الى التعريفات السابقة يمكن تعريف الهوية على انها جملة من المشتركات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والمكانية التي تتصف بها مجموعة من الافراد ولها طابع تاريخي وتتصف بصفة الاستمرارية لا الخلود، ويمكن احداث تغيير داخل اجزائها وفق الظروف والعوامل المحيطة بها.

ثانيا: أنواع الهوية

يتطلب البحث في مفهوم الهوية تحليله وفق مستويات وطبقات ومراتب مختلفة، فمن الطبيعي ان تتنوع الهويات التي ترتبط بالجنس او العمر او الانتماء للأسرة او العشيرة او المنطقة او الحزب او جماعة الرفاق او العمل وغيرها، وعليه يمكن بيات أنواع الهويات وفق النقاط التالية:

١.**الهوية الفردية:** ويقصد بالهوية الفردية هي أبرز القيم الشخصية للفرد وما تتضمنه من أفكار وانفعالات وعادات وتقاليد ومعتقدات وصفات جسمانية واسمه وجنسه وغيرها، أي كل الصفات التي تخصه هو كفرد والتي يتفرد بها ويتميز بها عن غيره من الافراد، وهنا يجدر بالإشارة الى ان بعض الصفات الشخصية ثابتة وأخرى متحركة وبهذا فأن باقي أنواع الهوية وخاصة الاجتماعية يمكن ان تأثر او تغيير بنسب معينة من تفاصيل الهوية الفردية باعتبار ان الأفكار والمعتقدات او بعض الصفات الشخصية التي يحملها الانسان هي متغيرة ومتبدلة من وقت لآخر مرهونة بالمحيط (الاسرة، المؤسسات التعليمية، جماعة الرفاق، الاعلام، الأحزاب السياسية) والظروف والاحداث التي يمر بها الفرد خلال حياته.

٢.**الهوية الاجتماعية او(الفرعية):** وبما ان الانسان لا يمكن له ان يلبي جميع احتياجاته الحياتية بمفرده اذن اصبح من الضرورة ان يتشارك ويترابط ويختلط بالأخرين، وهنا يقصد بالهوية الاجتماعية هي عندما يتشارك الفرد مع مجموعة من الافراد بنفس الصفات والميزات كالدين او المذهب او العشيرة او العادات او التقاليد او اللغة وربما الأصل والمعتقد والمنطقة التي يعيشون بها، حيث تتصف هذه المجموعة من الافراد بصفات تختلف عن المجاميع الأخرى، وهنا يجدر بالإشارة الى ان الهوية الاجتماعية يمكن تصورها كمجموعة من الحلقات تبدا من الحلقة الأكبر الى الأصغر، على سبيل المثال ممكن ان يتشارك الفرد مع جميع افراد بلده باللغة والدين ويتشارك مع مجموعة من المناطق في بلده بالمذهب والصفات السابقة ويتشارك مع محافظته بالعشيرة والصفات السابقة ويتشارك مع محيطه الضيق بالمهنة او بالأفكار والمعتقدات والعادات والصفات السابقة وهكذا.

٣.**الهوية الوطنية:** من الواضح ان الهوية الاجتماعية تتجلى بجوانب متعددة ضمن مفهوم الهوية الوطنية وذلك لان الأخيرة تعتمد على بناء سياسي يسمى(الدولة) حين يفرض على مواطني تلك الدولة حمل هويتها الوطنية، ويخلص الباحث الفرنسي (رولان برتون) الى ان الهوية الوطنية ترتبط بشكل مباشر بالأحاسيس والمشاعر التي يكنها الناس الى بعضهم البعض من خلال عيشهم المشترك على ارض جغرافية واحدة وتمتعهم بصفات وطنية مشتركة ورغبتهم في انشاء نظام سياسي واحد، وتكون للأيديولوجيات الدينية او العرقية المشتركة تأثير مكمل للهوية الوطنية على اعتبار ان هذه الأيديولوجيات او التوجهات تعمق المشاعر وتعزز من المشتركات التي تميز الأمم، وعلى هذا الأساس يمكن ان نتطرق الى مجموعة من العناصر التي تساهم في تحديد الهوية الوطنية قد تأتي منفردة احياناً ومجتمعة احياناً أخرى مثل الأصل الجغرافي او القومي او اللغة او طبيعة المعتقد ومضمونه، ويمكن تقسيم هذه العناصر الى مجموعتين هي:

الأولى: هي العناصر الطبيعية الموروثة الثابتة مثل الشكل واللون الجسمانيين.

الثانيـة: هـي العناصـر الاجتماعيـة المكتسبـة والمتغيـرة كـالاقليم واللغـة والمعتقد واشـكال السـلوك، وهذا يعنـي ان الهويـة ليست مفهومـا جامداً او مطلق بـل متحرك ومتغير حسـب الظـروف التـي تحيط بمكتسب الهويـة أي هـي بالنهايـة يمكن الاحتفـاظ بهـا ويمكـن التخلـي عنهـا جزئيـاً او كليـاً باعتبارها مكتسبة في جانب منها، وعندما نصل الى هذه النقطة يجب ان لا نهمل حقيقتين هما:

- ان الانسان بالأصل والابتداء ليس كائن احادي الهوية بل هو كائن متعدد الهويات، ولكن تعدد هوياته لا يمنعه من تفضيل احداهما على الأخرى.
- ان الهويات ذات طبيعة مركبة وتحوي مجموعة من العناصر يكون العديد منها مشتركاً بينها وبين الهويات الأخرى للإنسان الذي يحمل هويته الإنسانية وفي اطارها يحمل هويته الذكرية او الانثوية ويحمل هوية أخرى جغرافية ورابعة عرقية او قومية وخامسة سياسية وسادسة عقائدية و دينية ومذهبية وطبقية وهكذا.

والجدير بالذكر ان بعض الباحثين قد تطرقوا الى نوع رابع من الهوية وهو الهوية الجمعية التي تقترب الى الهوية الاجتماعية ولكنها تكون على صعيد مجتمعات متعددة بمعنى ان تكون هنالك عدة مجتمعات تجمعها صفات وميزات لغوية واثنية وعقائدية متقاربة وبالتالي يصبح لديها هوية جمعية مشتركة على صعيد عدة دول.[٢]

المطلب الثاني: عوامل تكوين الهوية الوطنية وابعادها

ان اكتساب مجتمع ما لهوية معينة لم يأتي من فراغ بل هنالك عوامل معينة اتحدت وساهمت في تكوين هذه الهوية وسقلتها وتطورت عبر الزمن حتى وصلت الى شكلها الحالي، والجدير بالذكر ان الهوية ليست ثابتة بل متغيرة مرهونة بالظروف والاحداث التي تحيط بها، ناهيك عن الابعاد التي تقترب الى ان تكون نفسية تساهم في تكوين هوية الفرد الوطنية.

أولا: عوامل تكوين الهوية الوطنية

من العوامل التي يمكن ان نتطرق لها والتي بدورها تساهم في تكوين الهوية الوطنية هي:

١.عوامل أولية متمثلة باللغة والدين والادب والاساطير.

٢.عوامل تكوينية متمثلة ببناء الدولة والجيش والاتفاق على دستور دائم.

٣.عوامل تلقينيه مثل التعليم وما له من دور في تلقين الفرد الأفكار والتوجهات التي تساهم في تكوين الهوية الوطنية.

٤.عوامل خارجية مثل ان بعض الدول قد بنت هويتها الوطنية على أساس الخوف من التهديد الخارجي.

٥.يمكن إضافة عوامل أخرى مثل (العرق) حيث ان لون البشرة يمثل أحد ملامح الهوية لشعب من الشعوب وأيضا (الثقافة) تعد من العوامل كونها تميز جماعة عن الأخرى عندما يعتنقون ثقافة معينة ومميزة تعبر عن هويتهم الخاصة وانتمائهم وايضاً (الأرض) تعتبر من هذه العوامل كون لها دور في اذكاء الشعور بالانتماء للمكان الجغرافي للجماعة الإنسانية والارتباط بالرقعة التي يعيشون عليها، وايضاً (الدين) يعد من العوامل التي تساهم في ابراز ملامح الهوية ففي بعض الأحيان تعرف هوية الجماعات البشرية بحسب انتماءاتهم الدينية فهو الذي يمكن الجماعة من ان تجدد دورياً المشاعر الخاصة بها.[٣]

ثانيا: ابعاد الهوية الوطنية

ان الهوية الوطنية بطبيعة الحال هي إدراك تتمتع به الجماعة وان لهذا الادراك والوعي ابعاد متنوعة تكشف عن وجوه مختلفة لمفهوم الهوية الوطنية وان هذه الابعاد وحسب نظرة هي:

١.**الانتماء:** وتعني هذه النقطة الشعور بالانتماء الى وطن يصون كرامة ابناءه ويعمل على تحقيق الامن النفسي لديهم، أي شعور الفرد بان له كيان يحميه ويقف بجانبه وقت شعوره بالخطر، ومتى ما تحقق هذا الانتماء تتحقق النقط التالي الا وهي الولاء.

٢.**الولاء:** لا يكتفي الانتماء وحده لتشكيل ملامح الهوية الوطنية بل يجب ان يقترن الانتماء بالولاء، ويجب ان يعلو الولاء للوطن على جميع الولاءات الفرعية الأخرى.

٣.**المواطنة:** تعتبر المواطنة معياراً جوهرياً ومبدأ قانونياً تسعى الى تحقيق المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع افراد المجتمع ممن يحملون الهوية الوطنية، كما ان المواطنة ليست مجرد صفة تطلق على من يحملون جنسية هذا البلد وليست مجرد مجموعة من القواسم الثقافية والاجتماعية التي تجمع بين افراد هذا المجتمع، وانما هي فوق الاثنين، حيث تعمل على تحقيق المساواة بين افراد المجتمع بالحقوق والواجبات والتمتع بالمصالح والمنافع والثروة القومية وحقهم في المشاركة في الحياة السياسية وتحقيق التوازن بين الفرد والدولة.[٤]

٤. **البعد التاريخي:** للتاريخ أهمية حاسمة في تأسيس الهوية الوطنية، فالتاريخ بأحداثه وذكرياته وانتصاراته وهزائمه يساهم في تكوين الاحاسيس والمشاعر والوعي المشترك لدى الجماعة، أي هو ذلك الشعور بالدّين للأجيال الماضية والمسؤولية تجاه الاجيال القادمة، أي هو الخبرات المتراكمة للامة التي تحدد مساراتها في الحاضر وتوجه سلوكها للمستقبل.

٥.**البعد الجغرافي:** ويبين هذا البعد هو مدى تعلق الجماعة بالأرض وحدودها الجغرافية، وهذا التعلق يشكل الرؤية الإيجابية التي يحملها الفرد تجاه العيش في هذه البقعة الجغرافية التي تسمى

(الوطن) والتي يعدها ارض الآباء والاجداد سواء كانت بيئتها فقيرة او غنية، وغالبا ما كانت الأرض هي من أوضح صور التمسك بالهوية الوطنية.

٦.**الثقافة العامة:** ان الإرث الثقافي لجماعة معينة يمكن ان يعزز الشعور بالهوية الوطنية، فالعادات والتقاليد والرموز والأساليب المعمارية والفنون كلها تقع ضمن دائرة الثقافة التي تشكل بعدا مهما للهوية الوطنية، ولا نغفل ان للغة والدين اثر مهم في فهم ما يمكن للمشتركات الثقافية ان تساهم في تعزيز الهوية الوطنية، إلا ان الحديث عن اللغة والدين قد يأخذ منحى اخر في بعض الأحيان أي قد يؤدي تنوعها في البلد الواحد الى اضعاف الشعور بالهوية الوطنية كما حصل في الهند وكندا وبلجيكا.

٧.**البعد السياسي:** ويعني هذا البعد هو ان الوجه السياسي للهوية الوطنية هو ذلك التعلق والشعور بالانتماء للنظام السياسي القائم، بمعنى آخر ان الانتماء المجرد لا يكفي للتعبير عن الهوية الوطنية، وانما هذه الهوية تتجلى في بعدها السياسي من خلال المشاركة السياسية والمساهمة والتأثير في صنع القوار والثقة بالمؤسسات السياسية والاعتراف بشرعيتها.[٥]

المبحث الثاني

أثر الانتماءات الفرعية في الهوية الوطنية العراقية بعد عام ٢٠٠٣

من المعروف ان لكل مجتمع ميزة مشتركة تجمع افراده الذين ينتمون اليه وتميزهم عن غيرهم من المجتمعات وقد يختلفون داخل المجتمع بالميزات التفصيلية إلا أن هذه الاختلافات يجب ان لا تتحول الى خلافات وان لا تؤثر على انتمائهم للوطن الواحد الذي يجمعهم فأن هذه المشتركات التي تربطهم يجب ان تعزز الهوية الوطنية لا ان تضعفها، وهذا ما سيتم مناقشته في هذا المبحث.

المطلب الأول: تحديات بناء الهوية الوطنية العراقية

أسهمت إعادة بناء الدولة العراقية من جديد في تقديم الهوية الوطنية العراقية على نحو مجزأ وذلك من خلال استغلال طبيعة النسيج الاجتماعي الذي يمتاز بالتنوع الديني والعرقي والمذهبي واللغوي وذلك عندما أقدمت المعارضة العراقية على تبني خطاب الهويات في شرح مطالبها وحقوقها المسلوبة وعقد آمالها على القوى الغربية التي هي بالأساس جاءت متبنيه لسياسة التقسيم، ونتيجة لذلك انتاب الدولة بعد عام (٢٠٠٣) الضعف وانتقل الولاء من الكيان السيادي الأعلى الى الهوية الفرعية الحزبية والطائفية والعشائرية، حيث أصبحت هذه التكتلات هي الحاكم الفعلي، وان هذه السياسات تم تبنيها بعد الغزو في مجلس الحكم وترسخت في الدستور الدائم ومن بعدها الى الحكومة والبرلمان الدائمين، لتتحول الدولة من الهوية الوطنية الجامعة الى دولة

المكونات الاجتماعية والسياسية، حيث كان الهدف من هذا النهج التقسيمي إعادة تفسير الهوية وفق عمليات صراعية تعززت بالصراعات الاهلية الطائفية وصراع الكتل السياسية في البرلمان وبين هذا وذاك تم تسيس الهويات المجتمعية وطغت حجة "حماية المكون" على تركيبة الصراع واخذ المركب يسير نحو تفكيك الهوية الوطنية وطغيان الهويات الفرعية عليها، ولابد من القول ان المجتمع العراقي اسقطت عليه فرضية الانقسام الاجتماعي من اعلى الهرم السياسي إذ لم يكن نظام تمثيل الهويات بمنحاه المفكك جزء من طالب العراقيين،[٦] وبهذا أصبحت الهوية الوطنية تواجه كم هائل من التحديات التي سنتطرق لها تباعاً:

أولا: الخلل البنيوي

شهد العراق منذ تأسيس الدولة العراقية خللاً بنيويا كان له الأثر على الهوية الوطنية، حيث لم يتم تشخيص او معالجة هذا الخلل من قبل القوى السياسية في تلك الحقبة او المعارضة فسياسات فرض الهوية الأحادية للنظام القائم في تلك الحقبة بحجة المواطنة لكن طبقاً لمصلحة وايدلوجية ماسكي السلطة باستعمال القوة، هذه الممارسة ولدت ردة فعل عكسية من عدة فئات مجتمعية سواء كان من الكرد او الشيعة وحتى السنة المخالفين لايدلوجية البعث ناهيك عن التاريخ الطويل للتمرد الكردي والدماء التي اريقت فضلاً عن الانتفاضات التي قام بها الشيعة التي تدل على عمق الخلل الذي تعاني منه البنية العراقية، وامتد هذا الخلل بعد العام (٢٠٠٣) فبالرغم من جو الحرية والانفتاح وغياب السياسة الأحادية الا ان الموروث المتجذر من هذا الخلل بدأ يظهر الى العلن وخاصة عندما وجد بيئة خصبة تساعده على النمو من عدم وجود معالجات حقيقية من قبل القائمين على السلطة بل ساهمت في تجذر هذه الانقسامات وتقوقعت هذه القوى حول هويتها الطائفية او القومية.[٧]

ثانيا: الهوية الوطنية في الدستور

يعتبر الدستور هو المحدد القانوني للهوية الوطنية، وبعد مخاض عسير تم الاستفتاء على الدستور في أكتوبر من العام (٢٠٠٥) ليعلن عن ولادة حالة من الضبابية وعدم وضوح ملامح الهوية الوطنية العراقية ابتداءً من الديباجة وانتهاءً بالمواد القانونية، فعند قراءة الديباجة يلاحظ دون عناء عدم وضوح الهوية الوطنية اذ انها ركزت على المكونات الفرعية على حساب المكونات الوطنية، فقد جاء في الديباجة "استجابة لدعوة قياداتنا الدينية وقوانا الوطنية وإصرار مراجعنا العظام وزعمائنا وسياسيينا ..."[٨] ثم تضيف الديباجة " مستلهمين فجائع شهداء العراق، عرباً وكرداً وتركماناً، ومن مكونات الشعب جميعها"[٩]، فمن خلال الجملتين السابقتين نلاحظ تغليب الجانب الديني على الجانب الوطني في الإشارة الى اسبقية القيادات الدينية على القيادات الوطنية

على الرغم من ان جملة الـ(القيادات الوطنية) تشمل كل أنواع القيادات الدينية وغيرها، فضلا عن اللغة التي تبعث على ريح الطائفية والى تكريس المكونات الفرعية عندما أشار الى العرب والاكراد والتركمان، وهذا ما لا نجده في كل دساتير العالم، اذ ان الدساتير عادة ما تجد لغتها بالمخاطبة عامة مثل (يؤكد الشعب الفلاني) (يعلن الشعب الفلاني) أي ان الاجدر هو التركيز على مفردات الوحدة العراقية والهوية الموحدة بعيداً عن الانتماءات الفرعية.[١٠]

اما بخصوص مواد الدستور فلم تحدد هوية العراق بل قدمت مفهوماً ضبابياً عندا اشارت الى ان "العراق بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب وهو جزء من العالم الإسلامي وعضو مؤسس وفعال في جامعة الدول العربية وملتزم ميثاقها" فعندما أشار الى ان العراق جزء من العالم الإسلامي، ليس قضاء محدداً بل ان ذلك يشمل تركيا وماليزيا وايران كما يشمل الدول العربية وبالتالي ان ذلك لا يشكل هوية محددة، اما جامعة الدول العربية فهي منظمة إقليمية لا تمتلك أي سلطات سياسية فعلية، فبالتالي الانضمام اليها او الانسحاب منها لا يلغي عروبة الدولة، ولدينا امثلة عن ذلك مثل محاولة انسحاب ليبيا من الجامعة وتعليق عضوية مصر عام (١٩٧٩) حيث ان ذلك لم يلغي هويتها العربية، أيضا نلاحظ ان المشرع العراقي قد الح في الإشارة الى المفردات الطائفية والعشائرية في مضامين القوانين بدلاً من مفردات الوحدة الوطنية، اذ أشارت المادة (٤٣/اولاً) الى ان "اتباع كل دين او مذهب احراراً في ممارسة الشعائر الدينية"[١١] وكان الاجدر ان يكتفي المشرع بالإشارة الى حرية الممارسة الدينية بعيداً عن الإشارات الطائفية ونفس الامر ينطبق على المادة (الثانية / ثانياً)، وفي الوقت الذي تسعى فيه الدساتير الى توحيد صفوف شعوبها بعيدا عن الانتماءات العشائرية جاء الدستور العراقي ينظم القيم والأعراف العشائرية التي لا تنسجم مع بناء دولة القانون مهما حسنت النيات وهذا ما ذكرته المادة (٤٥/ثانياً) " الدولة تحرص على النهوض بالقبائل والعشائر العراقية وتهتم بشؤونها..."[١٢]، أيضا من القضايا المهمة التي تتعلق بالهوية هي قضية اللغة الرسمية للبلاد، حيث اشارت المادة (٤/ اولاً، ثانياً، ثالثاً) الى شراكة اللغة العربية واللغة الكردية بوصفهما لغتين رسميتين في المخاطبة والتعليم وإصدار الأوراق النقدية وجوازات السفر...، على قدم المساواة، وهنا يجدر بالإشارة الى ان في جميع دول العالم لا توجد اقلية لا تشكل سوى (١٥-١٧%) من الشعب العراقي تشارك الأغلبية التي نسبتهم (٨٥%) على قدم المساواة، وهذا ما ينذر بأضعاف الهوية الوطنية كما اسلفنا الذكر.[١٣]

ثالثا: المحاصصة الطائفية

من اهم الأسس الهشة التي قامت عليها الدولة العراقية بعد العام (٢٠٠٣) هي المحاصصة الطائفية، حيث تعتبر المحاصصة الطائفية هي اخلال قطعي بالهوية الوطنية لأنها تقدم الهويات

الفرعية على الهوية الوطنية، وهذا ما عملت عليه القوى السياسية منذ نشأتها الأولى في مجلس الحكم الانتقالي الذي انشأ على التصور الأمريكي، حيث استخدمت هذه القوى الخطابات الطائفية لجذب جمهورها وكسب الأصوات وعملت على تقسيم السلطات بين الفئات الثلاث (شيعية – سنية – كردية) وتقسيم الوقف الديني الى اوقاف (شيعية – سنية – مسيحية) من ما أدى الى تجذير هذه الفكرة واعتبرت من اساسيات ممارسة السلطة من ما انتجت هذه الفكرة صراعات سياسية وبثت التفرقة بين أبناء الشعب الواحد واوهمت المواطن بان له منافس يجب ان يحذر منه، ناهيك عن الاحتراب الداخلي والقتل على أساس الهوية الطائفية، حيث ان ما سبق فسح المجال امام النخب السياسية الى ممارسة الطائفية السياسية او تسييس الطائفة ومحاولة اقحام الرموز الدينية في كسب التأييد لها ودعم الفعاليات والشعائر والطقوس الدينية من اجل كسب المزيد من الاتباع، وان كل ما سبق يؤدي الى صناعة ابطال طائفيين او رجال طائفة بدلاً من رجال دولة، حتى وصل الحال بأقاليم البلد بالتفكير بالانفصال وذا يدل على فشل الهوية الوطنية، مثل إقليم كردستان وبعض مناطق العراق التي تطالب بأقليم منفصل.(١٤)

رابعا: عدم الثقة بين الشركاء الماسكين بالسلطة

ان عدم الثقة هي السمة الواضحة بين القوى الماسكة بالسلطة، حيث ان القوى الشيعية وما تمثله من ثقل ديموغرافي تؤكد على احقيتها بالسلطة بعد عقود من التهميش، اما السنة فيتخوفون من السيطرة الشيعية على مقاليد الحكم وعدم ضمان حقوقهم في التشارك بالحكم، اما الاكراد فلديها ايضاً مخاوفها من عدم ضمان حقوقهم في تقسيم الموارد والسلطة، وهذا ما أدى الى زيادة حدة العديد من القضايا الشائكة وخاصة المناطق المتنازع عليها وتوزيع الثروة، ناهيك عن عدم تعزيز المناهج المدرسة بالإقليم بالقيم الوطنية الجامعة لا المحصورة بفئة معينة، وهذا ما أدى الى خلق فجوة وانقطاع بين الإقليم وباقي أجزاء البلد ونشوء فئة شبابية جديدة لا تعرف العربية ولا محتوى الهوية الوطنية ولا الروابط التي تعزز من انتمائهم لبلدهم العراق.(١٥)

خامساً: التدخلات الخارجية

لا يمكن فهم واقع ضعف الهوية الوطنية وتنامي الانتماءات الفرعية بمعزل عن معرفة فاعلية وتأثير القوى الإقليمية في المحاولة للإبقاء على حالة الصراع وإعادة انتاجه بواسطة العبور والتغلغل داخل القيادة وصنع القرار، حيث لعبت التدخلات الخارجية دوراً كبيراً في التشظي العراقي وأزمة الهوية بدأ من الاحتلال الأمريكي الذي جاء بفكرة التقسيم وصولاً الى دول الجوار من خلال تطبيق استراتيجيتها في الحفاظ على امنها القومي عن طريق ضمان عدم قيام نظام معادي لها في العراق، فبطبيعة الحال هي لا ترغب بان يصبح العراق دولة متماسكة وقوية تخلو

من الصراعات وتعلو فيها الهوية والوحدة الوطنية لما لهذا من تأثير على موقع تلك الدول، ولهذا سعت كل جهة الى دعم القوى المتقاربة معها فكرياً وطائفياً وقومياً داخل العراق ومحاولة تطويق القرار العراقي ومد جسور مذهبية تعمق من وجودها الديني والعقائدي، ناهيك عن تحجيمه اقتصاديا والعمل على ترسيخ الاقتصاد العراقي باتجاهها، مما ساهم هذا التدخل في تعميق الانقسام الاثني والمذهبي والطائفي، فضلاً عن ان البلد بات ساحة تنازع وصراع القوى الخارجية المتنافسة فيما بينها، وان مثل هكذا حروب لا تكون مباشرة وانما بالإنابة ولا تؤدي هذه الطريقة إلا بتنامي الجماعات الموالية لتلك الأطراف.(١٦)

سادساً: احتماء الفرد بالجماعة على حساب الدولة

ان اهم العوامل التي ساعدت على تنامي الانتماءات الفرعية هي حين يشعر الفرد او الجماعة ان تحقيق وجودهم لا يتم الا بالانغلاق داخل الانتماء الضيق لأنه الاقدر على تحقيق مصالحهم والحفاظ على حياتهم ووجودهم، وان هذا الامر عادة ما تعايشه المجتمعات التي خاضت حروب داخلية وخارجية وازمات سياسية واقتصادية واجتماعية دفعتها الى ان تكون الثقة بالجماعة اكثر من الثقة بالدولة وخاصة عندما تعجز الدولة عن توفير مستلزمات الامن بمختلف انواعه وخاصة الامن الشخصي، ففي العراق ولاسيما العشرة الأولى من الالفية كانت الدولة ومؤسساتها الأمنية في طور التشكيل والاضعف قياساً بالجماعات الفرعية، حيث لجأ الافراد الى جماعاتهم وانتماءاتهم الفرعية التي وجدوا فيها الملاذ لوجودهم بعد ان كانت حياتهم مهددة أصبحت تلك الجماعات هي الامنة والكافلة للحياة، وهذا يعني انها صاحبة الفضل عليهم وبالتالي تفرض التزاماتها وحقوقها مقابل واجب الطاعة والالتزام بحدود البقاء ضمن اطار تلك الجماعة، وبالتالي فأن أي خروج عنها ولو بعد حين (بعد استقرار الوضع الأمني) فان الفرد يصبح امام إشكالية اجتماعية ونفسية وإن اختلفت توجهاته عن جماعته الا انه مدين لها بالحفاظ على حياته في زمن ما وفي نفس الوقت انه يشعر بعدم الطمأنينة أي انه قد يحتاجها في المستقبل تحت أي ضرف جديد قد يطرأ، او ان يفضل الالتزام بقانون الدولة وشرعيتها وخاصة اذا كان هذا القانون يتعارض مع سلوكيات وتصرفات هذه الجماعة، ومن جانب آخر فاذا كانت سياسات النظام سلبية قائمة على العزل والتهميش وتقريب فئات اجتماعية معينة دون أخرى فان ذلك سيؤدي الى تنامي الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية، فمتى ما شعر الفرد بانه مهمش ومعزول فانه سيلجى للاحتماء بهوياته الثانوية لتوفير الملاذ له.(١٧)

المطلب الثاني: متطلبات النهوض بالهوية الوطنية العراقية

ان البحث في الحلول والممكنات التي تساعد على التعايش السلمي وتجسير الهوة بين الانتماءات الفرعية وتعزيز مكانة الهوية الوطنية كثيرة ومتنوعة وغير بعيدة عن التطبيق وتتركز أولها في بداية التنشئة وغرس القيم الشاملة في المجتمع متمثلة بأعادة التفكير بالدور الفاعل للتنشئة الاجتماعية السياسية وما يتبعها من المتطلبات القانونية–الدستورية والمؤسسية والسياسية والاقتصادية–التنموية والاجتماعية–الثقافية وغيرها من المتطلبات التي تساهم في إعادة صياغة وتثبيت مبادى الهوية الوطنية، وعلى هذا الأساس سنحاول ان نركز على جملة من الحلول التي من الممكن ان تحقق الغرض من البحث متمثلة بعدة جوانب :.

الجانب الأول: اشراك الجماهير في مسؤولية الحكم، وذلك لان الوحدة الوطنية تتجسد في شعور الجماهير بالمسؤولية في إدارة الشؤون العامة سواء كان في مجال العمل السياسي او في التنمية والتطوير الاجتماعي والاقتصادي، وغالبا ما يتم ذلك من خلال توجه الإجراءات الحكومية الى نبذ المحاصصة وترسيخ مبدأ المواطنة المتساوية بوصفه أساس الشرعية السياسية وتعزيز المشاركة لجميع العراقيين وتعزيز الحوار وتقبل الاخر وتجاوز الانتماءات والولاءات الفرعية.[١٨]

الجانب الثاني: تحسين الظروف الاقتصادية للمواطنين بوصها أداة تفكيك للهوية الجامعة فتبرز ضرورة محاولة إزالة العقبات والحواجز بين الريف والمدينة والقضاء على العقبات القائمة على التباعد الجغرافي من خلال تحسين وسائل الاتصال والمواصلات وايصال الحركات الإنتاجية لأرجاء الأقاليم كافة، إضافة الى فتح المجال امام القطاع الخاص لكي يأخذ دوره في عملية التنمية وتحقيق الامن الغذائي وفتح الاستثمار المعزز لقدرات الشباب للقضاء على البطالة ومغادرة الاقتصاد الريعي شيئاً فشياً، إضافة الى تحقيق العدالة في توزيع الثروات والموارد بين المحافظات وربط التنمية بالانتماء الوطني بدل تحويلها الى أداة زبائنية.[١٩]

الجانب الثالث: إقامة أحزاب سياسية عابرة للانتماءات القومية والدينية والطائفية أي على صعيد القطر كله وذلك باعتبارها عاملاً فعالاً في التحول الاجتماعي والسياسي والثقافي، حيث ان الأحزاب الوطنية لا تجلب افكاراً وقيماً جديدة فحب وانما تنظم افراد يتسمون بالوعي السياسي في الوحدات الإنتاجية الصغيرة العشائرية والطائفية والإقليمية، وبما اننا في داخل الاطار السياسي فنجد ضرورة تبني مشروع وطني للمصالحة والعدالة الانتقالية ومحاولة إدارة التنوع بوصفه مصدر قوة لا تهديد من خلال إعادة دمج الجماعات المهمشة في الفضاء الوطني، وهنا يجب ان نركز على تعزيز قيم المصالحة الوطنية على أسس واقعية تقوم على المشاركة وتقبل الاخر من خلال مستويات عدة منها الحوار بين الحكومة من جهة والقوى السياسية المعارضة داخل العملية

السياسية من جهة اخرى، اما المستوى الثاني فهو الحوار بين القوى السياسية المشاركة في الحكومة والأطراف المعترضة على دخول العملية السياسية، اما المستوى الثالث فهو الحوار بين هذه القوى سواء كانت مشاركة او معارضة والمجتمع بكل تنوعاته، وذلك من اجل إيصال قناعة لدى الجميع بان الدولة هي الحافظة لحقوقهم وليست مضوية تحت فئات معينة.[٢٠]

الجانب الرابع: التوعية والاعلام من خلال استخدام وسائل التنشئة الاجتماعية السياسية التي تساعد على تلقين المواطن القيم والمبادئ الوطنية الموحد وتعزز الروابط والصلات بين أبناء المجتمع وبينهم من جهة وبين النظام السياسي من جهة أخرى، لما الاعلام من دور وطني فعال في تعزيز الهوية الوطنية من خلال اطلاع الفرد على القوانين التي تجرم خطاب الكراهية والحث عليه، إضافة الى محاولة الحد من الخطابات التي تغذي التفرقة بين شركاء الوطن في مواقع التواصل الاجتماعي كافة، وفي خصم المتطلبات الاجتماعية والثقافية نجد ضرورة اصلاح النظام التعليمي والمناهج الدراسية بما يعزز سردية وطنية جامعة وبناء ذاكرة وطنية مشتركة تتجاوز الضحية الطائفية او القومية وهنا نجد ان الهوية الوطنية لا تفرض سياسياً فقط بل تبنى اجتماعياً ورمزياً.[٢١]

الجانب الخامس: الضمانات الدستوري أي ان تعزيز الهوية الوطنية لا يعني بالضرورة صهر المجاميع السكانية في وحدة بحيث تغلب مجموعة على أخرى وانا المقصود بذلك هو التقريب بين هذه الوحدات ووضعها في اطار وطني عام وتعزيز الشعور الوطني لدى افرادها بانتماءاتهم سياسياً ومجتمعياً واقتصادياً الى بلدهم، وبهذا يجب ان لا يفرط بحقوق مجموعة اثنية او اقلية على حساب الأغلبية لان ذلك يؤدي الى التمرد على السلطات القائمة واندثار الهوية الوطنية، والجدير بالذكر هو اننا لا نحاول ان نلغي الهويات الفرعية بل هي تعتبر هويات ساندة للهوية الوطنية تقدم على كونها مشروعاً للهوية الوطنية، الا ان جل ما نركز عليه هي محاولة منع الهوية الفرعية من ان تعلو او تطغي على الهوية الوطنية التي تسمو على كل الهويات لتحقيق الاندماج الوطني المشروط بالانتماء الى هوية وطنية جامعة تحترم وجود وحريات باقي الهويات الفرعية أي بالمختصر العمل على إدارة التعدد لا انكاره.[٢٢]

الجانب السادس: الاهتمام بالجانب المؤسسي من خلال العمل على تفعيل المؤسسات المدنية التي لها دور مهم تحقيق الحريات والحقوق المدنية والفكرية والتي تساعد في نقل المجتمع الى مرحلة متقدمة من النهوض الفكري والثقافي، ومحاولة إعطائها الحرية بالعمل حتى لو كانت بعيدة عن أيدولوجيات بعض الماسكين بالسلطة، أيضا في خضم الجانب المؤسسي نجد من الضرورة إعادة بناء مؤسسات الدولة على أساس الكفاءة لا الانتماء وتعزيز احتكار الدولة لاستخدام القوة

وانهاء ازدواجية السلاح إضافة الى استقلال القضاء وسيادة القانون بوصفهما ضامنين للانتماء الوطني.[٢٣]

الجانب السابع: إيجاد الحلول للمشاكل التي يتضمنها الدستور وخاصة المناطق المتنازع عليها، إضافة الى معالجة مسألة عدم وضوح الهوية الوطنية في الدستور، ولهذا فمن الضروري محاولة تحييد الدستور والقانون من الصراعات الهوياتية وضمان حياد مؤسساتها تجاه الأديان والمذاهب والقوميات، وفي خضم هذه المتطلبات نجد من الضروري تعزيز ثقافة التكامل والحاجة الى العمل الجماعي من خلال تعزيز القناعات لدى العراقيين بان التشتت والفرقة أدت بالنتيجة الى ما شهده العراق من صراعات وحروب وهذا ما يجب ان يساهم به الجميع فمثلاً على العشائر العراقية ان تلعب دورها في التقريب بين مكونات المجتمع العراقي من خلال المؤتمرات العشائرية الجامعة لها وأيضا ضرورة ان يتم الخطاب الديني بالتسامح والاخوة والتعايش مع الأديان الأخرى وفقاً لما قرته الشريعة الإسلامية السمحة، وضرورة توعية المواطنين بالتصويت على أساس الكفاءة والخبرة والاستحقاق والتعليم وغيرها من الأسس الغير تقليدية لا على أسس الولاءات الطائفية او المناطقية او العشائرية او الحزبية وغيرها.[٢٤]

الخاتمة

ان العراق بطبيعة الحال يتميز بالتنوع الديني والقومي والمذهبي وان هذه الاطياف وإن كانت تتقارب تارة وتتنافر تارة أخرى إلا ان تقاربها وتنافرها لم يصل الى حد الغاء احدها الاخر سواء كان بالضم بالقوة او التهجير القسري، بل حافظ الجميع على وجوده بصورة تعايش مهدد بالانهيار بأي لحظة بسبب التأثيرات الداخلية والخارجية، فعلى سبل المثال ان الصابئة عاشوا مئات السنين بين المسلمين من دون ان يحاول المسلمين ان يضموهم للإسلام او ينفوهم ناهيك عن العديد من مدن العراق التي تتميز بالتنوع الديني والمذهبي مثل مدينة بغداد، إلا ان فكرة صعود الانتماءات الفرعية قد طرأت على العراقيين ونزلت من الأعلى الى الأسفل، بمعنى انها ليست نتاج المجتمع وبرزت منه الى العلن بل هي نتاج سياسات خاطئة وتدخلات خارجية ساهمت في تفاقم الصراع بين هذه الفئات واستغل هذا الصراع لتحقيق غايات واهداف فئوية ضيقة على حساب الفئات الاخرى من ما أدى ذلك الى زعزعة الامن والاستقرار في البلد الواحد وادى الى صعود الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية الجامعة.

الهوامش

(١) محمد زهير رزاق الحكيم، الذاكرة التاريخية واشكالية بناء الهوية الوطنية في العراق بعد العام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلمين للدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، ٢٠٢٠، ص٢٨-٣٠.

(٢) سعدي ابراهيم حسين، النظام الاتحادي والهوية الوطنية في العراق بعد العام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠١١، ص٢٩.

(٣) علي عباس مراد، اشكالية الهوية في العراق.. الاصول والحلول، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (٣٩٠)، ٢٠١١، ص١٤-١٥.

(٤) محمد زهير رزاق الحكيم، مصدر سبق ذكره ص٣٥.

(٥) علي طاهر الحمود، العراق من صدمة الهوية الى صحوة الهويات، ط٥، مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والإعلامية، العراق، بغداد، ٢٠١٢، ص٣٦-٣٨.

(٦) راهف نضال لطفي جرادات، الطائفية السياسية وتأثيرها على الاستقرار السياسي، العراق انموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، ٢٠٢٢، ص١٨٨.

(٧) كريمة لطيف عبد الله، صراع الهويات الفرعية في العراق وآثارها السياسية والاجتماعية، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ذي قار، كلية الاعلام، العدد ٥، ٢٠٢٣، ص٤٣٤.

(٨) ينظر الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥، الديباجة.

(٩) المصدر نفسه، الديباجة.

(١٠) سهام جميل حسن، ازمة الهوية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ديالى، كلية القانون والعلوم السياسية، ٢٠١٧، ص١٩-٢٠.

(١١) الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥، مصدر سبق ذكره، المادة ٤٣، اولاً.

(١٢) المصدر نفسه، المادة ٤٥، ثانياً.

(١٣) المصدر نفسه، ص٢٠-٢٢.

(١٤) حميد الهاشمي، ميكانيزمات العيش المشترك وأزمة الهوية، المؤتمر الدولي لمناقشة تداعيات مرور عقد من الزمان على غزو العراق، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣، ص٢٧-٢٩.

(١٥) كريمة لطيف عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص٤٣٥.

(١٦) طلال حامد خليل، الهوية الوطنية العراقية وآفاق المستقبل، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد٤، العدد٢، ٢٠٢٠، ص٤٦-٤٧.

(١٧) زيد عدنان محسن، محمد عدنان محمود، جدل الانا والآخر وانعكاسه في بنية المجتمع ووحدته (العراق انموذجا)، مجلة معهد العلمين للدراسات العليا، العراق، النجف، العدد٤، ٢٠٢١، ص٢١.

(١٨) المصدر نفسه، ص٢٩.

(١٩) خيري عبد الرزاق جاسم، اشكال الهوية الوطنية في العراق وسبل ترسيخها، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، العدد٣، ٢٠١٩، ص٣٢٧.

(٢٠) احمد محمد علي، الجذور الفكرية للهوية الوطنية العراقية وابعادها المستقبلية بعد الانسحاب الأمريكي، مجلة دراسات دولية، العدد ٥٣، ٢٠١٢، ص٢٠٣.

(٢١) حميد فاضل حسن، الهوية الوطنية العراقية (أزمات الماضي والحاضر) الأسباب والمعالجات، مجلة العلوم السياسية، ٢٠١٥، ص٧٣-٧٤.

(٢٢) المصدر نفسه، ص٧٥.

(٢٣) امل هندي الخزعلي، المواطنة ومتطلبات بناء الهوية المشتركة، المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة، المجلد٢، العدد٢، ٢٠٠٩، ص٤-٦.

(٢٤) طلال حامد خليل، مصدر سبق ذكره، ص٥٠.

المصادر والمراجع

اولاً: التقارير والوثائق والاصدارات

١. الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥.

ثانياً: الرسائل والاطاريح الجامعية

١.راهف نضال لطفي جرادات، الطائفية السياسية وتأثيرها على الاستقرار السياسي، العراق انموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، ٢٠٢٢.

٢.سعدي ابراهيم حسين، النظام الاتحادي والهوية الوطنية في العراق بعد العام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠١١.

٣.سهام جميل حسن، ازمة الهوية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ديالى، كلية القانون والعلوم السياسية، ٢٠١٧.

٤.محمد زهير رزاق الحكيم، الذاكرة التاريخية واشكالية بناء الهوية الوطنية في العراق بعد العام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلمين للدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، ٢٠٢٠.

ثالثاً: الكتب العربية والمعربة

١.علي طاهر الحمود، العراق من صدمة الهوية الى صحوة الهويات، ط٥، مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والإعلامية، العراق، بغداد، ٢٠١٢.

رابعاً: المقالات والبحوث والصحف

١.احمد محمد علي، الجذور الفكرية للهوية الوطنية العراقية وابعادها المستقبلية بعد الانسحاب الأمريكي، مجلة دراسات دولية، العدد ٥٣، ٢٠١٢.

٢.امل هندي الخزعلي، المواطنة ومتطلبات بناء الهوية المشتركة، المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة، المجلد٢، العدد٢، ٢٠٠٩.

٣.حميد الهاشمي، ميكانيزمات العيش المشترك وأزمة الهوية، المؤتمر الدولي لمناقشة تداعيات مرور عقد من الزمان على غزو العراق، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣.

٤.حميد فاضل حسن، الهوية الوطنية العراقية (أزمات الماضي والحاضر) الأسباب والمعالجات، مجلة العلوم السياسية، ٢٠١٥.

٥.خيري عبد الرزاق جاسم، اشكال الهوية الوطنية في العراق وسبل ترسيخها، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، العدد٣، ٢٠١٩.

٦.زيد عدنان محسن، محمد عدنان محمود، جدل الانا والآخر وانعكاسه في بنية المجتمع ووحدته (العراق انموذجا)، مجلة معهد العلمين للدراسات العليا، العراق، النجف، العدد٤، ٢٠٢١.

٧.طلال حامد خليل، الهوية الوطنية العراقية وآفاق المستقبل، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد٤، العدد٢، ٢٠٢٠.

٨.علي عباس مراد، اشكالية الهوية في العراق.. الاصول والحلول، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (٣٩٠)، ٢٠١١.

٩.كريمة لطيف عبد الله، صراع الهويات الفرعية في العراق وآثارها السياسية والاجتماعية، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ذي قار، كلية الاعلام، العدد ٥، ٢٠٢٣.

Sources and References

First: Reports, Documents, and Publications

1.The Permanent Iraqi Constitution of 2005

Second: Theses and Dissertations

1.Rahaf Nidal Lotfi Jaradat, Political Sectarianism and its Impact on Political Stability: Iraq as a Model, Unpublished Master's Thesis, An-Najah National University, Faculty of Graduate Studies, 2022.

2.Saadi Ibrahim Hussein, The Federal System and National Identity in Iraq after 2003, Unpublished Master's Thesis, Al-Nahrain University, Faculty of Political Science, 2011.

3.Siham Jamil Hassan, The Identity Crisis in Iraq after 2003, Unpublished Master's Thesis, University of Diyala, Faculty of Law and Political Science, 2017.

4.Muhammad Zuhair Razzaq Al-Hakim, Historical Memory and the Problem of Building National Identity in Iraq after 2003, Unpublished Master's Thesis, Al-Alamein Institute for Graduate Studies, Department of Political Science, 2020.

Third: Arabic and Translated Books

1.Ali Taher Al-Hamoud, Iraq: From the Shock of Identity to the Awakening of Identities, 5th ed., Masarat Foundation for Cultural and Media Development, Baghdad, Iraq, 2012.

Fourth: Articles, Research Papers, and Newspapers

1.Ahmed Mohammed Ali, The Intellectual Roots of Iraqi National Identity and its Future Dimensions After the American Withdrawal, International Studies Journal, Issue 53, 2012.

2.Amal Hindi Al-Khazali, Citizenship and the Requirements for Building a Shared Identity, National Forum for Thought and Culture Research, Volume 2, Issue 2, 2009.

3.Hamid Al-Hashemi, Mechanisms of Coexistence and the Identity Crisis, International Conference to Discuss the Repercussions of a Decade Since the Invasion of Iraq, Arab Center for Research and Policy Studies, 2013.

4.Hamid Fadel Hassan, Iraqi National Identity (Crises of the Past and Present): Causes and Solutions, Journal of Political Science, 2015.

5.Khairi Abdul-Razzaq Jassim, Forms of National Identity in Iraq and Ways to Consolidate Them, Journal of the College of Law and Political Science, Issue 3. 2019.

6.Zaid Adnan Mohsen and Muhammad Adnan Mahmoud, "The Debate of Self and Other and its Reflection in the Structure and Unity of Society (Iraq as a Model)," Al-Alamein Institute for Graduate Studies Journal, Najaf, Iraq, Issue 4, 2021.

7.Talal Hamed Khalil, "Iraqi National Identity and Future Prospects," Journal of Legal and Political Thought, Volume 4, Issue 2, 2020.

8.Ali Abbas Murad, "The Problem of Identity in Iraq: Origins and Solutions," Al-Mustaqbal Al-Arabi Journal, Center for Arab Unity Studies, Beirut, Issue (390), 2011.

9.Karima Latif Abdullah, "The Conflict of Sub-Identities in Iraq and its Political and Social Effects," *Journal of the College of Law and Political Science*, University of Dhi Qar, College of Media, Issue 5, 2023.